الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٦
المعقودة يوم الأربعاء
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

الرئيس: السيد تشرينغ (بوتان)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها

البند ١١ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

../..

هذه المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.36
09 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/50/163، A/50/215-S/1995/475، A/50/456، A/50/537، A/50/672، A/50/673)

البند ١١١ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (تابع) (A/50/511، A/50/565، A/50/673)

١ - السيدة سمولسيتس (أوروغواي)، تكلمت في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، وأكدت أن الأطفال هم أول من يعاني من تفكك الوحدة الأسرية، وزيادة الفقر وتخفيض الخدمات الاجتماعية. وقالت إنه يجب أيضا إيجاد حل سريع ودائم لمشكلة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة أو المهملين أو المستغلين. وأن عدد الأطفال الذين يشاركون في النزاعات المسلحة أو الذين يشهدون فظاعتها بشكل مباشر في تزايد مستمر، ويمكن للصدمات النفسية الناجمة عن ذلك أن تؤثر بشكل خطير على نمائهم في المستقبل، حتى وإن كانت أقل وضوحا من الجروح الجسدية.

٢ - ومضت تقول إن الاحترام الفعلي لحقوق الأطفال، ولا سيما تلك التي تكفلها اتفاقية حقوق الطفل، سيحتاج إلى وقت وجهود، ولذلك فإن أوروغواي تشيد بالإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الصدد. ورحبت بتعيين خبير مكلف بدراسة أثر النزاعات المسلحة على الأطفال وأعربت عن أملها في أن يتمكن من تقديم تقريره النهائي إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. ورحبت أيضا بالاقتراح الرامي إلى تحديد سن ١٨ سنة سنا للتجنيد. وأعربت عن سرورها بتعيين السيدة كالسيتاس - سانتوس مقررة خاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بدراسة المسائل المتعلقة ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وأعربت عن أملها في أن تتقدم أعمال فريقي العمل المعنيين بصياغة مشاريع بروتوكولات اختيارية لاتفاقية حقوق الطفل.

٣ - وأضافت قائلة إنه لا بد للحكومات أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها بتصديقها على مختلف الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، استرعت الانتباه إلى أحكام المادة ٣٩ من اتفاقية حقوق الطفل التي تطلب من الدول الأطراف تسهيل إعادة التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية لأي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة.

٤ - وأعربت عن ارتياح بلدها للتقدم المحرز في المفاوضات الرامية إلى صياغة قرار ذي طابع عام بشأن حقوق الطفل يجمع بين مختلف القرارات المعتمدة في السنة السابقة، وعن أمل وفد أوروغواي في أن تؤيد وفود أخرى مشروع القرار وأن يتم اعتماد النص بتوافق الآراء.

٥ - السيدة إينتلمان (استونيا)، تكلمت بشأن البند ١١١ من جدول الأعمال، وقالت إن بلدها يرحب بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، بإعلان العقد الدولي للسكان الأصليين في

العالم، لأن الوقت قد حان للاعتراف بحق هؤلاء السكان في الممارسة الكاملة لحقوقهم وبإمكانية حفظ هويتهم.

٦ - وأضافت أن وفدها يؤيد جميع التدابير المتخذة على الصعيد الدولي والوطني والمحلي لتعزيز حقوق السكان الأصليين. وأشارت، في هذا الصدد، إلى أن أستونيا احتفلت باليوم الدولي للسكان الأصليين من خلال أنشطة عديدة نظمتها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

٧ - وأعربت عن ترحيب الوفد الأستوني بتقرير الأمين العام المتعلق بوضع برنامج عمل شامل للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم. وقالت إن أستونيا تتابع باهتمام صياغة مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، الذي يشكل أحد الأهداف الأساسية للعقد، وترحب بالقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان بإنشاء فريق عامل فيما بين الدورات ومفتوح العضوية لدعم الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين. وتعرب عن ارتياحها للقرار القاضي بإنشاء وحدة للشعوب الأصلية داخل مركز حقوق الإنسان وتزويدها بالموظفين والموارد المالية على نحو ملائم. وتؤيد فكرة وضع برنامج للمنح الدراسية لصالح السكان الأصليين الراغبين في دراسة الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والتعرف على منظومة الأمم المتحدة، وكذلك باقتراح تمويل البحوث المتعلقة بالسكان الأصليين.

٨ - ومضت تقول إن الحكومات مسؤولة في المقام الأول عن الظروف المعيشية للسكان الأصليين وعن حفظ هويتهم الثقافية. ولذلك، يتوجب على الدول أن تعدل دساتيرها وتشريعاتها بحيث تعترف بوجود هؤلاء السكان وتؤمّن حقوقهم. وأثنت على الأعمال الهامة التي اضطلعت بها مختلف المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في هذا الصدد، ولا سيما لجنة التنسيق للشعوب الفنلندية الأوينورية.

٩ - وأضافت قائلة إن أستونيا ستقوم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بتنظيم منتدى للشعوب الأصلية سيشارك فيه ممثلون عن الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة حقوق الإنسان والمسؤولون عن تنسيق أنشطة العقد. ولاحظت أن الهدف من هذا المنتدى هو التقريب بين مختلف المنظمات التي تمثل السكان الأصليين واعتماد إعلان من شأنه أن يساهم في الأعمال الجارية في جنيف في الوقت الحالي. وتدرس الحكومة، كذلك، تدابير إضافية لنشر معلومات عن العقد وتوفير الدعم المالي لشتى المبادرات المتخذة بهذه المناسبة.

١٠ - وفي ختام كلمتها قالت إن أستونيا ترى أنه يجب تخصيص موارد مالية ملائمة لتعزيز السكان الأصليين وإنه ينبغي للدول أن تخصص جزءا من المساعدة الدولية لتمويل هذه الأنشطة. وينبغي للأمم المتحدة، فيما يخصها، أن تدرس إمكانية استخدام الأموال المخصصة لبرامج سابقة وتعزيز التعاون بين شتى الهيئات المعنية.

١١ - السيدة ميرحابا (جمهورية إيران الإسلامية): تحدثت في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، وقالت إن حماية حقوق الأطفال تشكل أساس المجتمع السليم ذاته، وبالتالي، أساس التنمية في جميع المجالات: الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وأعربت عن أسفها، لأن نماء العديد من الأطفال، في عالم اليوم، تتهدده أخطار مثل الحروب أو العنف أو التمييز العنصري أو الاحتلال الأجنبي أو الإهمال أو القسوة أو الاستغلال. وإن تزايد المخاطر التي يتعرض لها أطفال اليوم مرتبط أيضا بما تعانيه الأسرة الحديثة من ضعف شديد، حيث لم يعد الطفل يجد في داخلها الحماية والحب ومعنى الكرامة التي يحتاج إليها. ولاحظت أن تفكك وحدة الأسرة مرتبط بظهور هياكل اقتصادية واجتماعية جديدة يكون الأطفال أول من يدفع ثمنها.

١٢ - ومضت تقول إنه علاوة على اتفاقية حقوق الطفل التي لقت قبولا على نطاق واسع، توجد صكوك وآليات دولية عديدة تؤكد على تعزيز مركز الأطفال. وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تم إيلاء اهتمام خاص للطفلة. وقد شمل منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر تدابير ملموسة تظهر التزام المجتمع الدولي بتعزيز وحماية الحقوق الأساسية للبنات. ورغم إحراز تقدم كبير، فما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله حتى يستطيع الأطفال العيش في عالم آمن. وفي الوقت الحالي، يتمثل أحد مجالات الاهتمام الأساسية في الاستغلال الجنسي للأطفال المنتشر بدرجة كبيرة في مناطق معينة من العالم والذي أصبح جريمة عبر وطنية. ووفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن حالة الأطفال في العالم، هناك أكثر من مليونين من المراهقين يمارسون البغاء. ويحدد التقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بهذه المسألة القطاعات الثلاثة الكبيرة - النظام المدرسي والنظام القضائي ووسائط الإعلام - التي يجب تعبئتها لمواجهة هذه المشكلة. ولاحظت أن جمهورية إيران الإسلامية شاركت بنشاط في أعمال الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المكلف بوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل ويتعلق ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وأضافت أنه ينبغي أن ينص البروتوكول المذكور على أنه يتعين على الدول أن تلتزم باتخاذ تدابير للقضاء على الطلب الذي يعتبر السبب الأساسي لهذه الأشكال من استغلال الأطفال، وتشجيع التعاون الدولي للقضاء على الفقر الذي يساهم في ذلك، وتعزيز احترام القيم الاجتماعية، والروحية والأخلاقية. وفي الواقع، تجدر إضافة تلاشي القيم الأخلاقية والروحية وتفكك الأسرة وانتشار المجتمع الاستهلاكي في كل مكان إلى الفقر ونقص التعليم اللذين يسهمان في استفحال ظاهرة استغلال الأطفال، لا سيما في البلدان النامية.

١٣ - وانتقلت إلى الصعيد الوطني، فقالت إن الدستور الإيراني والقوانين المدنية الإيرانية تحظر استغلال الأطفال بجميع أشكاله، وإن من يخالف تلك الأحكام يعاقب عقابا شديدا. وتم كذلك وضع خطة عمل وطنية ترمي إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ودمجها في خطة خمسية للتنمية تمتد حتى عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، نجحت جمهورية إيران الإسلامية، بفضل شبكة الرعاية الصحية بها، في وضع برنامج موسع للتحصين ضد أمراض الأطفال الست الكبيرة، وخاصة شلل الأطفال.

١٤ - واختتمت حديثها قائلة إن جمهورية إيران الإسلامية ترى أنه يجب تأمين مستقبل الأطفال عن طريق مساعدة الأسرة، وبتوعية الرأي العام العالمي بضرورة القضاء على الفقر، وبتشجيع التعليم وبالدفاع عن القيم المعنوية والأخلاقية.

١٥ - السيد العيدي (المملكة العربية السعودية): تحدث في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال. فأعرب عن ترحيب بلده بالجهود المبذولة على المستوى الدولي من أجل الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة نتيجة للنزاعات المسلحة أو الذين هم ضحايا ممارسات مثل بيع الأطفال، أو استخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية أو الاتجار بالأعضاء.

١٦ - ومضى يقول إن التقرير الذي قدمه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بمسألة بيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٠/٤٩، يعرض شتى أشكال الاستغلال التي يقع بعض الأطفال ضحية لها. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى للأسباب العميقة لهذه الظواهر كي يتمكن من وضع حد لها.

١٧ - وذكر أن البرامج الاجتماعية تدخل في إطار التنمية الشاملة للمملكة العربية السعودية. ذلك أن الهدف الرئيسي هو حماية تماسك الأسرة، ومنع تفكك وحدة الأسرة من أجل توفير ظروف معيشية صحية للأطفال.

١٨ - وأضاف قائلا إن حماية الأطفال تشكل أولوية في المملكة العربية السعودية. فإن المراكز الصحية تقدم خدمات مجانية لجميع المواطنين، وبشكل أساسي للأطفال. وتقوم هذه المراكز، التي بلغ عددها ٢ ٠٠٠ مركز في عام ١٩٩٣، بتسجيل المواليد وتتابع الأطفال من الناحية الطبية، وخاصة بتحصينهم ضد الأمراض الرئيسية، حتى التحاقهم بالمدرسة. كذلك تبذل هذه المراكز جهودا لتعريف الأمهات بوسائل الوقاية من أمراض معينة. وبفضل الرعاية الصحية الوقائية، يتم تحصين ٩١ في المائة من المواليد الجدد في المملكة العربية السعودية، مما خفض الى حد كبير من حدوث الأمراض المعدية، على نحو ما سجلته منظمات دولية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بل وحصلت المملكة العربية السعودية على جائزة في عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠ على برنامج التحصين الذي اضطلعت به.

١٩ - واستطرد قائلا إن الحكومة السعودية تعلق أهمية كبيرة أيضا على تعليم الأطفال. فقد أنشأت عددا كبيرا من رياض الأطفال ومراكز التعليم التي تجري تربية الأطفال فيها وفقا للمبادئ الإسلامية. وبفضل هذه الخدمات الاجتماعية الخاصة، يمكن للأيتام، وكذلك الأطفال الذي توفي أحد والديهما، أو تم سجنه، أو الذي لا يستطيع أن يعمل بسبب المرض، أن يتلقوا تربية ملائمة. ويوضع هؤلاء الأطفال في أسر تتكفل بهم تحت إشراف الدولة. وتتلقى كل أسرة متكفلة مساعدة مالية من الدولة. وعلاوة على ذلك، توجد برامج للإعالة، دون مقابل مالي، يجري تنظيمها في إطار التكافل الذي تنص عليه الشريعة.

٢٠ - واسترسل قائلا إن المملكة العربية السعودية ترى أن اتفاقية حقوق الطفل تحتوي على عناصر إيجابية يمكن أن تسمح بتأمين مستقبل أفضل لأطفال العالم بأجمعه. ومن ثم فقد وافق مجلس وزراء الحكومة السعودية على انضمام المملكة العربية السعودية الى هذه الاتفاقية وعملية التصديق عليها وشيكة الانتهاء. وتبذل المملكة العربية السعودية قصارى جهدها لتحسين مستقبل الأطفال. وهي ترى أنه يتوجب بالفعل على المجتمع أن يرعى ازدهار الأطفال، في إطار شعار "المجتمع للجميع" الذي أشير إليه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في آذار/مارس ١٩٩٥ في كوبنهاغن.

٢١ - السيد كريسكوف (الاتحاد الروسي): قال إن مسألة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، والمحرومين من الأسرة أو من منزل، أو ضحايا سوء المعاملة، أو أي شكل من أشكال الاستغلال، تكتسي بطابع مأسوي بشكل خاص. ولهذا يولي المجتمع الدولي، عن حق، أولوية عالية لهذه المسألة، على نحو ما يظهره إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذان اعتمدهما المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، ويشددان على أهمية الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي، وخاصة تلك التي بذلتها اليونيسيف، من أجل كفالة احترام حقوق الطفل.

٢٢ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الروسي قد اتخذ بالفعل إجراءات في هذا المجال باعتماده تدابير تشريعية لا تتعلق بصحة المواطنين بشكل عام وبحقهم في العمل فحسب، بل تتعلق أيضا بمساعدة الأسر والأطفال وكذلك بحماية حقوق ومصالح هؤلاء الأطفال. ولاحظ أن المرسوم الرئاسي رقم ١٣٣٨، المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ينص على تدابير وقائية تتعلق بالأطفال القُصر أو المهملين أو الجانحين، ويعبر عن مفهوم جديد لحماية حقوق الأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة. ومن ناحية أخرى، أكد رئيس الاتحاد الروسي برنامجه لمساعدة الأطفال الروس عن طريق مرسوم اعتمد في عام ١٩٩٤. ويشتمل هذا البرنامج على مجموعة واسعة من التدابير لصالح فئات عديدة من الأطفال، ومن بينهم الأطفال العاجزين، والضحايا الصغار لكارثة تشرنوبيل، وأطفال أقصى الشمال والأيتام والأطفال الذين ينتمون الى أسر من اللاجئين أو المهاجرين الفقراء. ومن المتوخى أيضا في إطار هذا البرنامج إنشاء شبكة من المؤسسات والخدمات المكلفة بتحسين الظروف المعيشية للأطفال. وأخيرا، قامت الحكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بتحديد الخطوط العريضة للسياسة التي تعتزم اتباعها لتحسين حالة الأطفال الروس من الآن وحتى عام ٢٠٠٠. وتضم هذه السياسة أحكام اتفاقية حقوق الطفل، والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وحددت روسيا لنفسها أهدافا تتمثل في منع استغلال الأطفال بجميع أشكاله، ولدرء العنف الجسدي أو النفساني عن الأطفال، وتأمين الحماية القانونية للأطفال الذين يعيشون ظروف عصيبة - الأطفال المتأثرون بالنزاعات المسلحة، ضحايا الكوارث أو المنتمون الى أسر من اللاجئين أو المهاجرين المعوزين.

٢٣ - وذكر أن الاتحاد الروسي يؤيد، على الصعيد الدولي، الاقتراح الرامي الى صياغة بروتوكولات إضافية لاتفاقية حقوق الطفل تتعلق بالنزاعات المسلحة وكذلك ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في

إنتاج المواد الإباحية. وأن صياغة مثل هذه الوثائق سوف تشجع على اعتماد تدابير تحسن مصير أكثر الأطفال معاناة، بصورة فعالة.

٢٤ - السيد سابويا (البرازيل): أشار الى البند ١١١ من جدول الأعمال، وقال إن أراضي السكان الأصليين في البرازيل تحتل أكثر من ١١ في المائة من مساحة البلد وإن ٠٠٠ ٢٢٤ شخص ينتمون الى أصول مختلفة يعيشون في ٥٥٤ منطقة تعترف بها الحكومة الفيدرالية كمناطق للسكان الأصليين. ويمنح الدستور الفيدرالي مجتمعات السكان الأصليين الحق في الاحتفاظ بتنظيمهم الاجتماعي، وعاداتهم، ولغتهم، ومعتقداتهم وتقاليدهم وكذلك الحق في امتلاك أو استغلال أراضيهم. وتقوم الحكومة الفيدرالية بوضع الحدود بالنسبة لهذه الأراضي، وهي عازمة على استكمال هذه المهمة في أقرب وقت ممكن مع احترام روح ونص دستور عام ١٩٨٨.

٢٥ - ومضى يقول إن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للسكان الأصليين تحظى بنفس الاهتمام. وإذا كان مفهوم وتنفيذ المشاريع الرامية الى تعزيز هذه الحقوق هما مسؤوليات تقع على عاتق الحكومات في المقام الأول، فإنه ينبغي عدم الاستهانة بالدور الذي يلعبه التعاون والمساعدة الدوليين في هذا الصدد. وتأمل البرازيل، بشكل خاص، في أن تقوم هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية دعما متزايدا الى الجهود التي تبذلها الحكومة البرازيلية في ميداني الصحة والتعليم. وفي هذا الصدد، يرى الوفد البرازيلي أن التقرير النهائي للأمين العام المتعلق بوضع برنامج عمل شامل للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (A/50/511) سيكون مفيدا جدا في المناقشات التي ستدور حول هذه المسألة. وستبذل البرازيل، من ناحيتها، أقصى ما في وسعها من أجل تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني بالتشاور مع السكان الأصليين. ومن ثم، ينبغي للأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ومنسق العقد أن يواصل حث هيئات الأمم المتحدة على تقديم الدعم لهذا العقد، في شكل تخصيص موارد، بشرية ومالية. وينبغي، بوجه خاص، دراسة الأسلوب الذي يمكن أن تسهم به لجنة التنمية المستدامة في هذا العقد في إطار تنفيذ الفصل ٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١. وعلاوة على ذلك، لا بد من الاضطلاع بعمليات تقييم مرحلية للأنشطة التي يتم تنفيذها بمناسبة العقد لتحديد العقبات التي تواجه التنمية المستدامة للسكان الأصليين واقتراح حلول لها. وبذلك، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عند منتصف العقد، أن يعيد النظر في برنامج الأنشطة الذي ستعتمده الجمعية العامة في دورتها الحالية، مع احتمال تعديله.

٢٦ - وتابع حديثه قائلا إن الوفد البرازيلي يثني على العمل الجاد الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات. وهو يرى، على وجه الخصوص، أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الممارسة المتمثلة في كفالة مشاركة ممثلي السكان الأصليين في المناقشات التي تتناول المسائل التي تمسهم عن قرب، عند إنشاء محفل دائم لشؤون السكان الأصليين داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - وقال إنه، فيما يتعلق بمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين المقترح اعتماده في إطار هذا العقد، تلاحظ البرازيل أن فريق العمل المعني بصياغة هذا المشروع يستعد للبدء في أعماله في جنيف. وأضاف يقول إن المهمة الأصعب ستتمثل في التوصل الى توافق في الآراء بشأن أفضل وسيلة لكفالة الاعتراف بحقوق هؤلاء السكان، مع مراعاة تنوع ظروفهم المعيشية وكذلك العوامل التاريخية والقانونية التي تحدد العلاقات بين هذه الجماعات وبقية المجتمع.

٢٨ - وقال ممثل البرازيل في ختام كلمته إن بلده ينتظر الكثير من التعاون الدولي حتى يستطيع أن يؤمن التنمية المستدامة للسكان الأصليين وأن يتخذ تدابير ملموسة بشأن الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار هذا العقد.

٢٩ - السيد كاساندا (زامبيا): تحدث في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، وقال إن وفده أحاط علما بالتقرير المرحلي الأول للأمين العام المتعلق بدراسة آثار النزاع المسلح على الأطفال. وأعرب عن أمل وفد زامبيا في أن يقدم الخبير المعين للاضطلاع بهذه الدراسة، في تقريره القادم، توصيات تتصل بالتدابير التي يتعين اتخاذها، بما في ذلك ما يتخذ على المستويين الصحي والغذائي، من أجل إعادة التأهيل والدمج الاجتماعي للأطفال المتأثرين بالمنازعات المسلحة. وفي هذا الصدد، لا يمكن المغالاة في تأكيد دور الأسرة، سواء بالنسبة للأسرة النواة أو الأسرة الممتدة. وتوصي زامبيا بأن يستفيد الخبير من خبرة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الجنوب الأفريقي، ولا سيما في موزامبيق وأنغولا، حيث تشارك المفوضية بنشاط في عملية إدماج مئات الآلاف من اللاجئين، الذين يشكل الأطفال الغالبية فيهم. ولاحظ أن حالة الأطفال استمرت في التدهور بسبب المنازعات المسلحة وأن أفضل وسيلة لعلاج مثل هذه الأمور هي التصدي للأسباب العميقة لهذه المنازعات.

٣٠ - وتطرق الى تقرير الأمين العام عن تعزيز وحماية حقوق الأطفال، فقال إن زامبيا تهنئ المقرر الخاص على أخذه بنهج عام في ممارسة ولايتها العامة بدلا من الدخول في الحالات الخاصة، وأضاف أن الأطفال بحاجة الى حماية خاصة. وأن بيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية تعد ظواهر مزعجة للغاية، في هذا الصدد.

٣١ - ومضى يقول إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أتاح الفرصة لوضع الأطفال في قلب استراتيجيات التنمية، وبعد مرور خمس سنوات، يمكن ملاحظة نتائج إيجابية: فقد جرى الحد من سوء التغذية، وتمت المحافظة على مستوى عملية التحصين، بل ارتفع مستواها أيضا، وانخفض عدد الوفيات بسبب الحصبة بنسبة ٩٠ في المائة في العالم منذ بداية حملة التحصين. وعلاوة على ذلك، تم القضاء على شلل الأطفال في مناطق شاسعة من البلدان النامية ويجري التحكم في النقص في اليود وفي فيتامين ألف بصورة متزايدة. على أنه لا يجب لهذه العناصر الإيجابية أن تنسي المرء الحقائق المرة وهي أن ١٠ في المائة من أطفال العالم يعيشون حتى الآن في فقر مدقع بسبب التهميش الذي تعانينه بلدانهم على

المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ولا بد من اتخاذ إجراءات، ولا سيما في أفريقيا وفي البلدان الأقل تقدما. ومن المؤكد أن إجراء تحول في الهياكل الاجتماعية أمر لا غنى عنه لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت في الماضي، ولكن لا يجب أن يكون ذلك على حساب أشد القطاعات ضعفا، أي النساء والأطفال. وفي الواقع، يلاحظ أنه في البلدان التي أجرت مثل هذا التحول، يزداد سوء التغذية ومعدل وفيات الوضع وينخفض معدل الالتحاق بالمدارس. وأكد أن على الأمم المتحدة أن تلعب دورا رئيسيا لمتابعة الالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن من أجل مكافحة الفقر. ومن جهة أخرى، أعرب ممثل زامبيا عن ارتياحه للإسهام الرئيسي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في مجال حماية الأطفال، ولا سيما دور لجنة حقوق الطفل ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقال إن عدد الدول، الذي لم يسبق له مثيل، الذي صدق على اتفاقية حقوق الطفل، يبين بوضوح الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المسألة.

٣٢ - وأعاد الى الأذهان أنه أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المنعقد في بيجين، كان أحد المواضيع الرئيسية المثيرة للقلق هو حالة الفتيات. وقال إنه يتعين على الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، أن تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الفتيات، وأن تراعي، في برامجها المخصصة لمساعدة الأطفال، المشاكل الخاصة التي تواجه هذه الفئة. كما يجب عليها أن تضع حدا للممارسات التي لها آثار ضارة على الفتيات، وأن تحيط الرأي العام علما بالمخاطر الناجمة عن مثل هذه الممارسات. وقال إن زامبيا تناشد جميع قطاعات المجتمع، بما فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، أن تجعل الوضع غير الملائم للطفلة معروفا على نطاق أوسع، وتؤيد الاقتراح الرامي الى الاحتفال في كل سنة بيوم دولي للطفلة.

٣٣ - السيد سيلفستر (بليز): تحدث باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي، في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال. وقال إن الـ ١٣ دولة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي أطراف في اتفاقية حقوق الطفل وإنها اعتمدت خطط عمل تبذل جهودا لتنفيذها بمساعدة منظمات دولية مثل اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. ولهذا تحسنت الحالة في منطقة البحر الكاريبي في ميادين مثل الصحة والتغذية وتربية الأطفال وكذلك التثقيف في مجال صحة المرأة. كذلك قامت بلدان المنطقة بالكثير من أجل تطوير تثقيف الأباء والمراهقين أيضا، بما في ذلك الأباء المراهقون. وتشعر دول الاتحاد الكاريبي أيضا بالقلق إزاء المحنة المتزايدة الحدة للأطفال الذين يعيشون في ظروف عصيبة، وتشمل هذه الفئة الأطفال العاجزين، وأطفال الشوارع، والأطفال اللاجئين والأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف. وقد اتخذت تدابير غوثية تشتمل بوجه خاص على توفير المأوى، والتعليم التعويضي، وبرامج تقديم المشورة، والتغذية، ومراقبة العناية بالأطفال وسلامتهم في المؤسسات أو في المنازل. وعلى الرغم من أنه لا يزال يتعين عمل الكثير فقد حصلت هذه التدابير بالفعل على تأييد من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي.

٣٤ - وأضاف قائلا إن الفظائع التي ترتكب ضد الأطفال تثير اشمئزازا شديدا لدى بلدان الاتحاد الكاريبي. وعلى وجه الخصوص، فإن تأثر الملايين من الأطفال بالمنازعات المسلحة سواء كضحايا لها أو مشاركين فيها يعتبر أمرا لا يمكن تبريره على الإطلاق. وتؤيد بلدان الاتحاد الكاريبي دون تحفظ اقتراح لجنة حقوق الطفل بوضع بروتوكول إضافي لاتفاقية حقوق الطفل يتناول التجنيد العسكري للأطفال. ولاحظت باهتمام التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام عن الدراسة المتعلقة بأثر النزاعات المسلحة على الأطفال، وأعربت عن أملها في أن تقدم اقتراحات بإجراءات على سبيل الاستعجال من أجل تلبية احتياجات الأطفال الذين تعرضوا لصدمات من جراء المنازعات وتأمين إعادة تأهيلهم البدني والنفسي وكذلك إعادة إدماجهم في المجتمع.

٣٥ - واسترسل قائلا إن الوفود الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تعترف بصحة الملاحظة التي أبدتها السيدة أوفيليا كالسيتاس - سانتوس بشأن بيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية، والتي تتعلق بالحاجة إلى زيادة فهم العوامل الهيكلية والنمطية التي تتسبب في هذا النوع من الاستغلال. ويتعين بشكل خاص على إدارة شؤون الإعلام أن تبين أن الفقر الرهيب، وأوجه التفاوت الاجتماعي والثقافي، وتزايد عدد السكان الحضريين وتدهور الهياكل الأسرية أمور تشجع هذه الظواهر المنزعة. وكان المقرر الخاص على حق عندما أكد على المشاكل الجديدة التي يطرحها، في هذا المجال، استخدام تقنيات الاتصال الحديثة للأغراض الإباحية. وأشار إلى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تلعب دورا في هذا المجال، عن طريق الخدمات الاستشارية التقنية التي تقدمها إلى الدول الأعضاء. وينبغي لهذه الخدمات أن تسهم في تيسير عملية التوفيق بين النصوص القانونية وفي وضع أحكام ترمي بوجه خاص إلى تحريم استخدام تكنولوجيا الحيز الالكتروني في انتاج وتوزيع المواد الإباحية التي يستخدم الأطفال فيها. وفي هذا الصدد، تتطلع الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي باهتمام كبير إلى التوصيات التي سيتخذها المؤتمر العالمي الأول المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي سيتم عقده في آب/أغسطس ١٩٩٦ بستوكهولم وعلى الصعيد الوطني، يجب على الحكومات أن تحرص على ألا تؤدي قيود ميزانياتها إلى إعاقة برامجها الاجتماعية التي يكون الأطفال أهم المستفيدين منها.

٣٦ - وقال في ختام كلمته إن تدخل وسائط الإعلام أمر ضروري للغاية لنشر اتفاقية حقوق الطفل وللاضطلاع بحملات إعلامية وحملات التوعية في هذا المجال، مع الحرص على البعد عن الإثارة. كما ينبغي للتعليم والإعلام أن يستهدفا الأطفال أنفسهم وينبغي إحاطتهم علما بحقوقهم وبالظروف التي قد تعرضهم للخطر. وينبغي توعية الأطفال، كلما كان ذلك ممكنا، بسبل الانتصاف المتاحة لهم.

٣٧ - السيد نوغيرا (غواتيمالا): تحدث بشأن البند ١١١ من جدول الأعمال، وقال إن بلده، الذي يوجد به أكثر من ٢٥ مجموعة إثنية يتكلمون عددا من اللغات المختلفة مساويا لعددهم، يرى أن برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين هام جدا. وأضاف أن غواتيمالا ترحب بشكل خاص بما قررته الجمعية العامة، في قرارها ٢١٤/٤٩، من تشجيع مشاركة السكان الأصليين في تخطيط وتنفيذ المشاريع التي تؤثر عليهم،

ولقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحث الوكالات المتخصصة على تقديم المساعدة التقنية إلى هؤلاء السكان من أجل تعزيز تنميتهم. كذلك أعرب عن ترحيب بلده بالمبادرة التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء مشاورات مع مجتمعات السكان الأصليين في منطقة أمريكا اللاتينية، بما في ذلك غواتيمالا، بغية تحديد احتياجاتهم. وأضاف قائلا إن وفد غواتيمالا يتطلع باهتمام إلى التقرير الذي يقوم بإعداده مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عن السكان الأصليين.

٣٨ - ومضى يقول إن ثمة سبب آخر يبعث على ارتياح غواتيمالا هو اعتراف الجمعية العامة بأهمية العمل الذي تضطلع به لصالح هؤلاء السكان المواطنة الغواتيمالية السيدة ريغو بوتا منشو توم، الحائزة على جائزة نوبل للسلام ورسولة الخير للأمين العام للأمم المتحدة.

٣٩ - واسترسل قائلا إن وفد غواتيمالا يحث المجتمع الدولي على الإسهام في صندوق التبرعات المخصص للعقد الدولي للسكان الأصليين، ويعرب عن تقديره للدول التي قامت بالفعل باتخاذ مبادرات من أجل تحقيق أهداف هذا العقد.

٤٠ - وذكر أن الفصل الرابع من تقرير الأمين العام عن برنامج أنشطة العقد الدولي (A/50/565) يشير في الفقرة ٣٤، إلى الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين، الذي تم التوصل إليه في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، في إطار محادثات للسلام بين الحكومة الغواتيمالية والقوات المتمردة. وفي هذا الصدد، أعاد ممثل أوغندا إلى الأذهان النقاط الرئيسية لهذا الاتفاق الذي يعترف بهوية وحقوق شعوب مايا وغاريفونا وكسينكا داخل دولة غواتيمالا، وهي دولة متعددة الأعراق والثقافات واللغات. ويسلم هذا الاتفاق بصلاحية رؤية هؤلاء السكان الخاصة للعالم، ويتعهد بالدفاع عن حقوقهم في جميع الميادين، بما في ذلك حقهم في التكلم بلغتهم، وذلك بإنشاء خدمات للدفاع عن السكان الأصليين ومكاتب للمساعدة القانونية المجانية في المدن أو في الأماكن الذي يشكلون الأغلبية فيها. وينادي هذا الاتفاق بالتعليم بلغتين والتبادل فيما بين الثقافات؛ وأخيرا فهو يعالج مسائل عديدة تبدأ من أسماء الأماكن الجغرافية إلى الزي الإقليمي التقليدي. ويعتبر التوقيع على هذا الاتفاق دون أي شك حدثا ذا أهمية تاريخية لغواتيمالا، ومما يبعث على الارتياح ان هذا الحدث وقع خلال العقد الدولي للسكان الأصليين.

٤١ - السيد أوتولي (السودان): لاحظ أن بلده كان من أوائل البلدان التي وقعت وصدقت على اتفاقية حقوق الطفل. وقد قام رئيس السودان الذي حضر شخصيا مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠، بإصدار مرسوم ينص على إنشاء مجلس وطني لرعاية الطفل، يقوم بكفالة وفاء السودان بالتزاماته بموجب الصكوك الدولية، وأن يحرص على رفاه الأطفال في جميع المجالات، ولا سيما في مجال الصحة، وأن ينسق جهود خدمات الحكومة والمنظمات الطوعية التي تهتم برعاية الأطفال.

٤٢ - وأضاف قائلا إن الوفد السوداني يود أن يشكر المنظمات الدولية، وخصوصا اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالم، وكذلك بعض البلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية على العمل الذي يضطلعون به لصالح الأطفال السودانيين، ولا سيما في إطار برنامج العمل الوطني من أجل بقاء الأطفال السودانيين وحمايتهم ونمائهم الذي استهله السودان. كذلك تشهد العملية الإنسانية المسماة بعملية شريان الحياة في السودان على التعاون الذي نشأ بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة. وأخيرا، وقع السودان، في آب/أغسطس ١٩٩٤، اتفاق تعاون مع اليونيسيف يهدف إلى تنفيذ مشاريع مشتركة لصالح الأطفال السودانيين.

٤٣ - ومضى يقول إن هذا التعاون أسفر بالفعل عن نتائج ملموسة، ولا سيما في قطاع الصحة. ففي عام ١٩٩٠، تم تحصين ٨٠,٩ في المائة من الأطفال حتى سن سنة واحدة ضد شلل الأطفال في مقاطعات الشمال، وتأمل الحكومة في القضاء تماما على هذا المرض قبل نهاية هذا القرن. وعلاوة على ذلك، فإن وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه بفضل المساعي الحميدة للرئيس جيمي كارتر، أتاح للحكومة القيام بحملة تحصين، ولا سيما ضد داء دودة غينيا، في مناطق كان من المتعذر الوصول إليها قبل ذلك. وشملت حملة التحصين هذه العديد من الأطفال اللاجئين القادمين الى السودان من بلدان مجاورة. أما فيما يتعلق بال ٠٠٠ ٢٠ من الأولاد الصغار من السودان الجنوبي المشار إليهم في البيان الصحفي رقم ICEF/1813 المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، أوضح ممثل السودان أن الأطفال المعنيين اختطفهم المتمردون قسرا. وتأمل الحكومة في أن تبذل المنظمات الدولية المختصة أقصى جهودها حتى يعود هؤلاء الأطفال الى أسرهم. وفي هذا الصدد، قال إن الوفد السوداني يرحب باعتماد مشروع القرار المتعلق بالأطفال اللاجئين غير المصحوبين المقدم منه، بتوافق الآراء.

٤٤ - السيد ماجو (بنغلاديش): تكلم في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، وقال إن النظر في هذا البند في الدورة الحالية يتيح فرصة طرح بعض أسئلة عن حالة الأطفال في العالم. وفي هذا المضمار، فإذا كان صحيحا أن سوء التغذية قد انخفض بدرجة كبيرة، وأنه تم التحكم في أمراض مثل شلل الأطفال والحصبة والالتهابات الرئوية والإسهال، نجد، في المقابل أن الفقر ونقص فرص التعليم، والاستغلال، وضروب المعاملة السيئة والعنف، يهددون بقاء ونماء الملايين من الأطفال. وليس للفقر آثار خطيرة على حالة الصحة والتعليم ونماء الأطفال عموما فحسب، إنما هو أيضا سبب ظواهر كريهة بصورة خاصة مثل الإتجار بالأطفال وبيعهم وبغاء الأطفال واستخدامهم في انتاج المواد الإباحية. ومن ثم يتعين على المجتمع الدولي أن يتعهد على سبيل الاستعجال بمكافحة الفقر والتصدي لأسبابه العميقة الجذور. وقال إن وفد بنغلاديش يود في هذا الصدد أن يعرب عن شكره للمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية عن التقرير الوافي الذي أعده بشأن هذه المسائل.

٤٥ - واستطرد قائلا إن المنازعات المسلحة لها أيضا آثار مفجعة بالنسبة للأطفال. ففي خلال السنوات العشر الأخيرة فقط، تسببت هذه المنازعات في موت مليونين من الأطفال، وتركت ٤ ملايين طفل عاجز أو مشوه هذا فضلا عن ملايين الأطفال الذين اضطروا إلى طلب اللجوء في بلدان أخرى. ويجب تقديم

المساعدة الإنسانية إلى هؤلاء الأطفال، واتخاذ تدابير وقائية لحمايتهم وتعزيز الصكوك التي تدافع عن حقوقهم. وأعرب عن تقدير بنغلاديش لليونيسيف ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على وجه الخصوص، لما تبذلاه من جهود لا تكل لحماية الأطفال الذين أقحموا في منازعات مسلحة.

٤٦ - واسترسل قائلا إن قيام ١٨١ دولة بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل يعتبر اثباتا للاهتمام الشديد الذي يعيره المجتمع الدولي للأطفال. وأضاف أن وفد بنغلاديش يطلب من البلدان التي لم تصدق بعد على هذه الاتفاقية أن تفعل ذلك وأن تجعل منها أول صك متعلق بحقوق الإنسان يتم قبوله عالميا.

٤٧ - وأضاف قائلا إن الحكومة في بنغلاديش اتخذت في عام ١٩٩٤ سياسة وطنية لصالح الطفولة أهم أركانها الصحة والتعليم والنماء النفسي للأطفال، ومساعدة الأطفال الذين يعيشون ظروفا عصيبة وحماية الحقوق القانونية للأطفال. كذلك أدخلت الحكومة التعليم الابتدائي الإلزامي. وفي مجال الصحة، تم الحصول على نتائج مشجعة ذلك أنه ينتظر أن يبلغ معدل التحصين ٨٥ في المائة في نهاية عام ١٩٩٥ (في مقابل ٢ في المائة فقط في عام ١٩٨٥)، وجرى استخدام العلاج بالإماهة الفموية والملح المعالج باليود على نطاق واسع وأمكن تخفيض معدل وفيات الرضع من ١١٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود في عام ١٩٩١ إلى ٨٥ لكل ٠٠٠ ١ في عام ١٩٩٤.

٤٨ - ومضى يقول إن بنغلاديش كانت من البلدان الرائدة في تركيز الاهتمام على تعزيز وحماية حقوق الفتيات. فقد أدخلت نظام التعليم المجاني للفتيات حتى سن ١٦ سنة، ووضعت نظاما للمنح الدراسية وبرامج لتقديم الأغذية مقابل التعليم تهدف إلى حفز الأبوين إلى إلحاق البنات المدرسة.

٤٩ - واسترسل قائلا إن بنغلاديش قامت، على الرغم من العقبات الاقتصادية والاجتماعية العديدة التي تواجهها في سياستها الرامية إلى القضاء على استغلال العمال الأطفال، بتوقيع مذكرة تفاهم مع اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية، في مطلع عام ١٩٩٥، تعهدت بموجبها بسحب الـ ٠٠٠ ٦٠ طفل العاملين في مصانع ومشاغل الملابس الجاهزة بغرض إلحاقهم بالمدارس. وهذه السياسة تسمح بوضع حد لاستغلال الأطفال وتسمح أيضا بتربيتهم وتدريبهم. ولتعويض الأبوين جزئيا عن خسارة الدخل التي تسبب فيها إلحاق الأطفال بالمدارس، تنص مذكرة التفاهم على دفع تعويض شهري لتغطية تكاليف التغذية للأطفال وإقامة أنشطة مدرة للدخل للأطفال المعنيين يمكن أن يزاولوها بعد انتهاء الدراسة. كما تهدف مذكرة التفاهم إلى إتاحة الفرصة للأعضاء المؤهلين في أسر هؤلاء الأطفال للحصول على عمل. ومع ذلك، لا ينبغي أن نظن، أن استغلال العمال الأطفال سيختفي بين عشية وضحاها. وتقتضي السياسة المتبعة لتحقيق هذا الغرض المثابرة وهي مكلفة. كذلك تغتنم بنغلاديش هذه الفرصة لتطلب من مجتمع المانحين الدولي أن يساعدها في عملها هذا.

٥٠ - السيد راتا (نيوزيلندا): تحدث في إطار البند ١١١ من جدول الأعمال، فقال إن نيوزيلندا تؤيد بقوة العقد الدولي للسكان الأصليين، وترى فيه فرصة لتعزيز الاحترام الذي يستحقه الثراء الثقافي لهؤلاء السكان وللاعتراف بالمكانة الخاصة التي يحتلونها في بلدهم.

٥١ - ومضى يقول إن نجاح العقد سيتوقف على إقامة شراكة حقيقية بين السكان الأصليين، والحكومات والمجتمع الدولي، مما يعني أنه سيتعين على هؤلاء السكان أن يشاركوا في اختيار وتنفيذ الأنشطة المدرجة في العقد. ويجب على منسق العقد ومركز حقوق الإنسان أن يلعبا دورا هاما في هذا الصدد. ومن شأن إنشاء وحدة السكان الأصليين التي طلبتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين أن ييسر مهمة المركز فيما يتعلق بالعقد، شريطة أن يتاح لهذه الوحدة ما يلزم من موظفين وموارد.

٥٢ - واستطرد قائلا إن هدف هذا العقد لن يتحقق إلا إذا ضاعفت منظومة الأمم المتحدة المبادرات المحددة. وإن نيوزيلندا تؤيد بشكل خاص التدريب في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك برامج المنح الدراسية من أجل السكان الأصليين، وإقامة تعاون وثيق بين إدارة شؤون الإعلام ومركز حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعقد الدولي، وإنشاء شبكات للمنظمات المحلية. وترى أيضا أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تهتم بهذا العقد على نحو أوثق وأن تزيد من الموارد التي تخصصها للمسائل المتعلقة بالسكان الأصليين.

٥٣ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة نظرت في عام ١٩٩٤ في إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين داخل منظومة الأمم المتحدة. وترى نيوزيلندا التي شاركت في المناقشات التي جرت بشأن هذه المسألة أن هذه الفكرة تستحق الدراسة. وأن استعراض وكالات الأمم المتحدة لأنشطتها المخصصة للسكان الأصليين سيتيح الفرصة للقيام بذلك.

٥٤ - وأعرب عن ترحيب نيوزيلندا بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر منح مجموعات السكان الأصليين غير الحائزة على مركز استشاري إمكانية المشاركة في أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي المكلف من لجنة حقوق الإنسان بصياغة مشروع إعلان يتعلق بحقوق السكان الأصليين.

٥٥ - ومضى يقول إن الحكومة في نيوزيلندا تتابع هدفا ثنائيا في إطار أنشطة العقد: أولا، العمل على زيادة التعاون فيما بين السكان الأصليين لتعزيز قدرتهم على حل المشاكل بأنفسهم. وثانيا، الاستجابة للاحتياجات والتطلعات الخاصة بهؤلاء السكان. وبناء على ذلك، تم تخصيص السنة الأولى من هذا العقد في نيوزيلندا، التي أعلِنت سنة اللغة الماورية، للحفاظ على تلك اللغة. وتعتزم وزارة التنمية الماورية أن تدعو إلى عقد اجتماع لممثلي المجتمع الماوري لتنسيق الأنشطة المقبلة للعقد. وينبغي لهذه الأنشطة أن تدور حول عدد من الأهداف مثل المكانة الخاصة التي يحتلها الشعب الماوري في المجتمع النيوزيلندي، وتعزيز التعاون بين مختلف قبائل الماوري على الصعيد الوطني وإقامة صلات بين الماوريين والسكان البولينيزيين. وقد خصصت حكومة نيوزيلندا ١,٦ مليون دولار نيوزيلندي لبرامج السنوات الثلاث الأولى من العقد. وقد أظهرت

المجتمعات المحلية والمؤسسات التجارية من ناحيتها أيضا سخاء كبيرا، يمكن أن يعزى جزئيا إلى نجاح سنة اللغة الماورية.

٥٦ - واسترسل قائلا إنه بصرف النظر عن عقد السكان الأصليين، فإن الحكومة النيوزيلندية تواصل تسوية الخلافات القائمة بين دولة نيوزيلندا ومجتمع الماوريين منذ عقد معاهدة وايتنغي في ١٨٤٠. وقامت الحكومة مؤخرا بالاستجابة لطلبات قبيلة وايكاتو - تاينوي التي تمت مصادرة جزء من أراضيها في القرن الماضي. وينص الاتفاق الذي وقعته الدولة مع القبيلة على أن تحصل هذه القبيلة على تعويض تبلغ قيمته ١٧٠ مليون دولار نيوزيلندي، في شكل أراض وأموال نقدية. ومن المقرر أن تؤدي المفاوضات الجارية إلى تسوية الخلافات الأخرى على مدى السنوات العشر القادمة.

٥٧ - السيد يوبندرا (الهند): تحدث في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، وقال إنه يرى أن حالة الأطفال في فترة ما بعد الحرب مؤلمة للغاية. فإن عدد الأطفال المجندين في منازعات مسلحة يزيد باطراد وإنه من المفزع معرفة أنه يجري في بعض المناطق تقديم الأطفال للمحاكمة بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. والمذنبون الحقيقيون في هذا الموضوع هم من يجندون الأطفال. ومن ثم، لا بد للدول أن تسن نصوصا قانونية تحظر رسميا تجنيد الأطفال في المنازعات المسلحة أو مشاركتهم في أنشطة إرهابية.

٥٨ - ومضى يقول إن الوفد الهندي أحاط علما مع الأسى الشديد بتقرير المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وللأسف، فإن السائحين القادمين من بلدان متقدمة النمو هم الذين يشجعون أساسا هذه الممارسات البغيضة من حيث أنهم العملاء الرئيسيون. وفي هذا الصدد، كان الوفد الهندي يود أن يوفر المقرر الخاص المزيد من المعلومات عن حجم هذه الظواهر في مختلف أنحاء العالم وعن التدابير التي اتخذها عدد من البلدان للتصدي لهذه الظاهرة. ويمكن للمجتمع الدولي بالفعل أن يتخذ إجراءات لمكافحة السياحة الجنسية القائمة على استغلال الأطفال ولفرض قيود على استخدام تقنيات الاتصال لأغراض غير أخلاقية. والأمل معقود على أن يقدم المؤتمر العالمي المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي سيعقد في ستوكهولم في عام ١٩٩٦ توصيات للدول بسن نصوص قانونية ملائمة. ومن جهة أخرى، من المهم أيضا أن يقوم المجتمع الدولي، ولا سيما لجنة حقوق الإنسان بوضع تعريف دقيق لمفهوم تعبير سوء معاملة الأطفال. ومما يبدو، في الواقع، أن البلدان ليست لديها نفس المعايير فيما يتعلق بهذا الموضوع وأن ما يعتبر انحرافا في بلد ما هو سلوك قانوني تماما في بلدان أخرى.

٥٩ - ومضى يقول إنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله في الهند من أجل تحسين حالة الأطفال، ومع ذلك فقد اتخذت الحكومة تدابير لتعزيز نمائهم. منها، على سبيل المثال، التعليم الإلزامي المجاني حتى سن الـ ١٤، والرعاية الصحية المجانية أيضا للأطفال المحرومين والوجبات الغذائية المقدمة إلى الأطفال في

المدارس. كذلك تدرك حكومة الهند ضرورة إيلاء اهتمام خاص للطفلة، على النحو الذي أكده مؤخرا مؤتمر بيجين.

٦٠ - وتابع حديثه قائلا إن الهند، يعتبر عمل الأطفال مسألة تشغل الرأي العام كثيرا وتقوم منظمات غير حكومية عديدة بالتصدي لهذه المشكلة. ووفقا لتقرير قدمته منظمة العمل الدولية مؤخرا، فإن الأمر يتعلق بظاهرة تميل إلى الانتشار، كذلك في المناطق الصناعية في العالم. ووفد الهند شديد الاقتناع بضرورة القضاء على عمل الأطفال ويرى أن أنجع وسيلة للتوصل إلى ذلك هي التعاون لا المواجهة.

٦١ - وذكر أن الأولوية في الهند هي القضاء على مشاركة الأطفال في الأنشطة الخطرة. ويعتزم البلد التوصل إلى ذلك بحلول عام ٢٠٠٠. وقد تم تكليف سلطة وطنية تكليفا خاصا باتخاذ التدابير الضرورية للقضاء على هذه الكارثة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بدأ تنفيذ برنامج كبير، خصصت الحكومة له ما يوازي ٢٧٠ مليون دولار، ويهدف إلى وضع حد لمشاركة الأطفال في الأنشطة الخطرة. وفي الوقت الحالي، يستفيد مليونا طفل من هذا البرنامج الذي سيتم التوسع فيه تدريجيا ليشمل كل بلد.

٦٢ - وتطرق ممثل الهند إلى البند ١١١ من جدول الأعمال المتعلق بحقوق السكان الأصليين، فاسترعى الانتباه إلى أن مصطلح "أصيل" يحتاج إلى تعريف. ففي الأصل، كان هذا التعريف مرادفا لـ "ابن البلد أو الأرومي: واحد من سكان البلد الأصليين القدماء". وفي الواقع، لا يجب الخلط بين المجتمعات التي ظهرت في الوجود منذ ٣ ٠٠٠ إلى ٤ ٠٠٠ سنة مع الدول الحديثة العهد التي قامت فيها جماعات من المهاجرين بالقضاء تماما على الثقافات المحلية القديمة. وهذا يعتبر حقيقة تاريخية يجب أخذها في الاعتبار في نص مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين. ومن المهم أيضا، عندما يتطرق الحديث إلى حقوق هؤلاء السكان، عدم الاقتصار على الحفاظ على ثقافاتهم أو لغاتهم وإنما يجب التأكيد على ضرورة أن يتمتع السكان الأصليون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها السكان الآخرون، ولا سيما في الأجهزة الإدارية والسياسية. وينبغي أن تستخدم الخدمات التي تراعي مصالحهم والبرامج الخاصة في تقويم الاختلالات القائمة في هذا الميدان. وينبغي للإعلان السالف الذكر أن يعكس هذه الأفكار.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

مشروع القرار A/C.3/50/L.20/Rev.1

٦٣ - السيدة نيويل (أمينة اللجنة): قالت إن الخدمات المتصلة باعتماد اللغة الروسية كلغة رسمية للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين، والتي ورد ذكرها في الفقرة ٢٣ من مشروع القرار، سيتم تحويلها من موارد تم تخصيصها بالفعل في إطار الباب ٢٦ هاء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وبالتالي لن يترتب على مشروع القرار هذا آثار في الميزانية.

٦٤ - وأضافت أن مقدمي هذا النص أدخلوا عليه بعض التعديلات. ففي السطر الرابع من الفقرة ٩ يجب إدراج عبارة "في حدود ولايتها وبناء على طلب الحكومات المعنية" بعد عبارة "وتطلب إلى المفوضية". وفي السطر الخامس منها تستبدل عبارة "أن تعزز أنشطتها الرامية إلى دعم بناء القدرات القانونية والقضائية الوطنية" بعبارة "أن تعزز دعمها للجهود التي تبذلها البلدان لدعم قدراتها القانونية والقضائية". وأخيرا، يجب أن تدرج في نهاية نص الفقرة ١٦ عبارة "مع الاعتراف بحق الدول في اعتماد قوانين تنظم مسألة اكتساب الجنسية أو فقدها أو التنازل عنها".

٦٥ - السيد ميكيلسن (الدانمرك): قال إنه بعد تقديم مشروع القرار هذا، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: إكوادور، أندورا، أوغندا، بنن، بوليفيا، تايلند، جزر مارشال، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الرأس الأخضر، سورينام، سيراليون، شيلي، غابون، غينيا - بيساو، كرواتيا، مالي، نيبال. وأوضح أن عدد مقدمي مشروع القرار أصبح الآن ٩٤ دولة، وأعرب عن أمله في أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت.

٦٦ - السيد ليمجوكو (الفلبين)، والسيدة أكبر (أنتيغوا وبربودا)، والسيد باتشي (مالطة) أعلنوا أن وفودهم ترغب في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

٦٧ - السيدة كوالسكا (أوكرانيا): قالت إن بلدها يجد صعوبة في قبول مشروع القرار بسبب صياغة الجملة الأخيرة من الفقرة ٢٣، ونصها كما يلي: "ولا سيما في رابطة الدول المستقلة". ولاحظت أن كل دولة من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لها مشاكلها الخاصة ومصالحها الخاصة، ولذلك فهي تقترح استبدال هذا الجزء من الجملة بعبارة "ولا سيما في دول رابطة الدول المستقلة".

٦٨ - السيد سيبليف (الاتحاد الروسي): أوضح أن الجملة التي تعترض عليها أوكرانيا صاغها المقدمون الرئيسيون للمشروع وأن لا دخل للاتحاد الروسي في ذلك. واستبدال هذه الجملة بعبارة "لا سيما في دول رابطة الدول المستقلة" قد يحل المشكلة بالفعل، إذا كان قصد أوكرانيا هو تأكيد مركزها كدولة مستقلة داخل رابطة الدول المستقلة، ولكن الصياغة تبدو له زائدة عن الحاجة.

٦٩ - الرئيس: طلب من ممثلة أوكرانيا أن توضح وجهة نظرها، ردا على ما قاله وفد الاتحاد الروسي.

٧٠ - السيدة كوالسكا (أوكرانيا): اقترحت صيغة أخرى وهي: "، لا سيما في الدول المستقلة الواقعة في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق؛".

٧١ - السيد ميكيلسن (الدانمرك): قال إنه في أعقاب مشاورات قصيرة عقدها لتوه بوصفه المنسق الرئيسي لمشروع القرار، تبدو الوفود متفقة على استخدام الصيغة التالية: "، لا سيما في بلدان رابطة الدول

المستقلة". وأعرب عن أمله في أن تنضم أوكرانيا إلى هذه الصيغة وفي إمكان اعتماد مشروع القرار دون تصويت.

٧٢ - السيدة كوالسكا (أوكرانيا): قالت إن وفدها يقبل هذه الصيغة.

٧٣ - الرئيس: قال إنه إذا لم يسمع اعتراضا، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع القرار، بالصيغة التي عدله بها ممثل الدانمرك.

٧٤ - وقد تقرر ذلك.

٧٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/50/L.20/Rev.1، بصيغته المعدلة شفويا، دون تصويت.

٧٦ - السيد آردا (تركيا): قال إن بلده انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار ولكنه لم ينضم إلى مقدميه. وفي الواقع، فإن مسألة الأشخاص المشردين في بلدهم، التي ترى تركيا أنها لا تدخل في اختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقط، لم تتم معالجتها في الدورة السادسة والأربعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي التي عقدت في جنيف في عام ١٩٩٥. وانطلاقا من ذلك، يرى الوفد التركي أن تحذف الفقرة ٨ من مشروع القرار. وفضلا عن ذلك، ترى تركيا فيما يخص الفقرة ١٢ المتعلقة بالنساء اللاجئات، أنه كان ينبغي أن تأخذ هذه الفقرة في الاعتبار أيضا الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

٧٧ - السيد تان هونغ سنغ (سنغافورة): قال إن سنغافورة تؤيد مجمل مشروع القرار الذي اعتُمد توا، ولكن لديه تحفظات شديدة للغاية بشأن الفقرة ٤ من القرار التي جاء فيها أن الجمعية العامة "تؤكد من جديد أن لكل شخص، دون تمييز من أي نوع، الحق في التماس اللجوء والتمتع به في البلدان الأخرى هربا من الاضطهاد". ففي المقام الأول، لم تعتبر سنغافورة أبدا أن الحق في اللجوء حق آلي وأنه يجب أن يُمنح دون قيود. وثانيا، منذ عدة سنوات وغالبية البلدان - بما فيها كثير من البلدان المتقدمة النمو المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا - تنزع إلى تفسير الحق في اللجوء بشكل أكثر تقييدا؛ وقد أكدت ذلك السيدة أوغاثا، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في البيان الذي أدلت به أمام اللجنة الثالثة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وفي هذه الظروف، يجد وفد سنغافورة صعوبة كبيرة في فهم إصرار بعض البلدان المتقدمة النمو على أن يتم الاعتراف بأي ثمن بحق لا تحترمه هي نفسها. وهو يرى أنه من الأفضل الاعتراف بحقيقة الأمور بدلا من الادعاء بأن الموقف لم يتغير. ومن المحتم أن يؤدي التفاوت الكبير للغاية بين المواقف المبدئية فيما يتعلق بالحق في اللجوء والحقيقة إلى رفض الحق المذكور.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥